مركز المنبر
للدراسات والتنمية المستدامة
ALMANBAR CENTER FOR STUDIES
AND SUSTAINABLE DEVELOPMENT

عودة العراق النووية مع الصين: من الصمت إلى التنافس على النفوذ

الكاتب: فاطمة خادم شيرازي (باحثة في العلاقات الدولية)

المصدر: مركز دراسات السلام الدولي (IPSC) / نُشر بتاريخ 2 أيلول 25

عن المركز

مركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة، مركز مستقلٌّ، مقرّه الرئيس في بغداد. رؤيته الرئيسة تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام – فضلاً عن قضايا أخرى – ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا تهمّ الشأن السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، والثقافي.

لا تعبر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز وإنما تعبر عن رأي كتابها

حقوق النشر محفوظة لمركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة

https://www.almanbar.org

info@almanbar.org

https://t.me/manbarcenter

07816776709

عودة العراق النووية مع الصين: من الصمت إلى التنافس على النفوذ

الكاتب: فاطمة خادم شيرازي (باحثة في العلاقات الدولية)

المصدر: مركز دراسات السلام الدولي (IPSC) / نُشر بتاريخ 2 أيلول 25[1].

بعد عقود من الصمت والركود، بدأ العراق، بالتعاون المالي والتقني مع الصين وشرع في بناء أول مفاعل نووي له. يأتي هذا الخبر في ظل توترات نووية مع إيران، وهجمات عسكرية على منشآت نووية، وتحولات في موازين القوى في الشرق الأوسط. لا تُعد هذه المبادرة خطوة رئيسية في إعادة بناء البنية التحتية للطاقة في العراق فحسب، بل تُشير أيضاً إلى عودة البلاد إلى المنافسة الاستراتيجية الإقليمية. والسؤال هو: هل سيجلب هذا المشروع النووي سلاماً نسبياً إلى المنطقة أم سيُشعل موجة جديدة من المنافسة والتوتر؟

في بغداد، قوبل هذا الخبر بردود أفعال متباينة بين القوى السياسية ووسائل الإعلام المحلية، إذ ترى فيه بعض الجماعات فرصة للتقدم والاستقلال في مجال الطاقة، بينما يراه آخرون أساساً للاعتماد طويل الأمد على الصين.

البرنامج النووي العراقي: من أوزيراك[2] إلى اليوم

بدأ البرنامج النووي العراقي لأول مرة في الخمسينيات من القرن الماضي، عندما تأسست منظمة الطاقة الذرية العراقية (IAEC) في عام 1956. في السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي، تم إجراء استثمارات كبيرة في البنية التحتية النووية، وأبرزها بناء مفاعل أوزيراك (تموز) بالتعاون مع فرنسا. وقد دُمّر المشروع من قبل القوات الجوية الإسرائيلية في عملية أوبرا في عام 1981، قبل أن يتم تشغيله. حاول صدام حسين لاحقاً توسيع قدرته على تخصيب اليورانيوم، لكن حرب الخليج عام 1991،

---

[1] **بازگشت اتمی عراق با چین؛ از سکوت تا رقابت قدرت‌ها**
https://peace-ipsc.org/fa/%d8%a8%d8%a7%d8%b2%da%af%d8%b4%d8%aa-%d8%a7%d8%aa%d9%85%db%8c-%d8%b9%d8%b1%d8%a7%d9%82-%d8%a8%d8%a7-%da%86%db%8c%d9%86%d8%9b-%d8%a7%d8%b2-%d8%b3%da%a9%d9%88%d8%aa-%d8%aa%d8%a7-%d8%b1%d9%82%d8%a7%d8%a8/

مصدر الصورة : https://img.freepik.com/premium-photo/flags-iraq-china-cracked-surface-politics-relationship-concept_764664-29262.jpg

[2] المترجم: بدأ البرنامج النووي العراقي بشكل رسمي في الستينات، فيما تم التوسع الكبير في منتصف السبعينات بشراء مفاعل أبحاث نووي من طراز أوزيريس (سُمي أوزيراك أو تموز)، عبر صفقة بمئات ملايين الدولارات مع فرنسا، لغايات البحث العلمي والتدريب النووي ولاختبار جدوى إنتاج الطاقة والماء الثقيل والنظائر المشعة.

أدت إلى استهداف المنشآت المشتبه بها. في عام 1997، أعلنت الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن العراق خالٍ من الأسلحة النووية، على الرغم من أن الحكومة الأمريكية ادّعت في عام 2003 أن العراق قد أعاد إحياء برنامجه النووي، وهو ادّعاء تم دحضه بعد احتلال البلاد.

من المقرر أن يبدأ العراق بناء أول مفاعل تدريب نووي بعد إعلان خلوّ ثلاث منشآت نووية سابقة قرب بغداد من التلوث الإشعاعي. يُعد هذا المشروع، الذي يُطوَّر بالتعاون مع الصين، خطوة رئيسية في جهود العراق لإحياء البحث والتدريب النووي السلمي.

استناداً إلى مشاريع مماثلة نفذتها الصين في دول أخرى، من المرجّح أن يكون مفاعل التدريب مفاعلاً بحثياً مفتوحاً بسعة تقارب 10 ميغاوات، مناسباً لتدريب المتخصصين، وإنتاج النظائر المُشِعة الطبية، وإجراء مشاريع بحثية سلمية.

استراتيجية الصين وأهدافها في التعاون النووي مع العراق: العلاقة بين الاقتصاد والجغرافيا السياسية

أصبحت الصين أكبر منتج للطاقة النووية في العالم، ورسّخت مكانتها كلاعب رئيسي في هذا المجال من خلال إنشاء شبكة تعاون إقليمي في الشرق الأوسط، حيث تمتلك الصين حالياً 102 محطة طاقة نووية عاملة، أو قيد الإنشاء، أو مُرخَّصة، بطاقة توليد إجمالية تبلغ 10 ملايين كيلوواط.

تتبنى الصين حالياً نهجاً متعدد الجوانب لتوسيع نفوذها في الشرق الأوسط، ويُعد التعاون النووي مع العراق جزءاً مهماً من هذه الاستراتيجية. وعلى الرغم من أن الخطة تُقدَّم ظاهرياً كوسيلة لتوفير الكهرباء المستدامة وتطوير الطاقة المدنية، إلّا أنها في الواقع جزء من مبادرة الحزام والطريق وخطة بكين للهيمنة على سوق الطاقة النووية المدنية العالمية على مدى العقديّن المقبليّن.

يلعب العراق، دوراً رئيسياً في استكمال سلسلة نفوذ بكين، بصفته ثاني أكبر مُصدِّر للنفط في منظمة أوبك يجذب الاستثمارات الصينية الكبرى. ومن خلال دخولها القطاع النووي، لا تُعزز الصين نفوذها الاقتصادي فحسب، بل تُعزز أيضاً مصداقيتها الجيوسياسية تجاه الولايات المتحدة والقوى الأخرى.

بالنسبة لبكين، فإن دخولها مجال الإستثمار في القطاع النووي يعني استكمال سلسلة النفوذ في العراق. بالإضافة إلى الفوائد الاقتصادية، فإن هذه الخطوة سيكون لها، أيضاً، دور سياسي قوي، حيث لا يزال العراق يُعتبر مجال نفوذ تقليدي للولايات المتحدة.

ان انضمام الصين إلى مشروع استراتيجي في العراق مثل الطاقة النووية لا يُعد رسالة واضحة إلى واشنطن حول قدرة بكين على إعادة توزيع القوة الإقليمية فحسب، بل يمكن أن يخلق أيضاً ثقلاً موازناً للنفوذ النووي الأمريكي في الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية.

وفقاً للبيانات والتحليلات الرسمية التي نشرتها وزارة الخارجية الأمريكية، تعتزم الصين الاستحواذ على ما لا يقل عن 35٪ من السوق العالمية لمحطات الطاقة النووية المدنية خلال العشرين عاماً القادمة، والمشروع العراقي جزء من هذا الهدف. مع بُنيته التحتية المتهالكة واعتمادها الشديد على واردات الكهرباء والغاز (خاصةً من إيران)، لا يحتاج العراق إلى مُقاول يُمكنه إنشاء قدرة مستدامة لتوليد الكهرباء فحسب، بل إنه مستعد أيضاً لقبول اتفاقيات طويلة الأجل في هذا المجال. ويهدف هذا التعاون العراقي الصيني إلى سد الفراغ الذي خلّفته القيود الروسية في السوق النووية في الشرق الأوسط بعد حرب أوكرانيا، مما يسمح للصين بأن تكون مُوّرداً أسرع وأرخص وأكثر جدوى، سياسياً، من المنافسين الحاليين.

التداعيات والاعتبارات الجيوسياسية والأمنية للمشروع النووي العراقي

للمشروع النووي العراقي، بالتعاون مع الصين، آثار متعددة. فمن منظور إقليمي، قد يُكثّف هذا المشروع التنافس النووي السلمي ويجذب المزيد من الدول إلى السعي وراء التكنولوجيا النووية. أما على الصعيد الدولي، فمن المرجّح أن تُصاحب هذه العملية ضغوط وعقوبات غربية قد تدفع بغداد أكثر نحو بكين.

على الصعيد الداخلي، يُتيح هذا التعاون فرصةً لتقليل الاعتماد على الطاقة المُستوردة، لكنه يحمل في طياته أيضاً خطرَ الاعتماد المالي والتقني طويل الأمد على الصين.

في هذا السياق، تُعدّ المخاوف بشأن إمكانية الاستخدام المزدوج للتكنولوجيا ودور الصين في التفاعل مع التيارات العراقية الداخلية من بين القضايا الحساسة في هذا

المسار. كما أن رد فعل إيران والدول العربية وإسرائيل قد يُعقّد المعادلات ويُغيّر موازين القوى في المنطقة.

السيناريوهات والتوقعات المستقبلية

يمكن تلخيص آفاق التعاون النووي الصيني العراقي في عدة اتجاهات مُحتملة. ففي سيناريو متفائل، قد يؤدي التنفيذ الناجح للمشروع إلى زيادة اعتماد العراق على الصين وتوسيع نفوذ بكين في المنطقة، ونتيجةً لذلك، سيضعف دور إيران والولايات المتحدة في معادلات بغداد.

على الرغم من ذلك، هناك أيضاً احتمال أن يواجه المشروع ضغوطاً وعقوبات غربية، وهو وضع قد يُعطِّل العملية، ولكنه في الوقت نفسه سيُعزز دافع بغداد لتطوير تعاون أعمق مع بكين في مجالات أخرى. في الوقت نفسه، قد يؤدي دخول روسيا أو بعض الدول الأوروبية بهدف خلق توازن ضد الصين إلى تكثيف المنافسة بين القوى الأجنبية في العراق ويفتح يد حكومة بغداد للحصول على المزيد من التنازلات.

في سيناريو آخر، قد يُساعد التنسيق الثلاثي بين إيران والصين والعراق في تقليل التوترات الإقليمية وتعزيز موقف بكين كجهة فاعلة محايدة.

بشكل عام، فإن المشروع النووي العراقي المدعوم من الصين يُشكِّل علامة فارقة في عودة البلاد إلى التكنولوجيا النووية، ويعتمد نجاحه على الإدارة الذكية والفاعلة للتحديات التقنية والاقتصادية والأمنية، والالتزام بالمعايير الدولية، والاستغلال الصحيح للفرص الجيوسياسية.

هذا المسار يمكن أن يحوّل مستقبل الطاقة في العراق وموقعه الإقليمي بشكل جذري.

***